



PDF

739,3 مليون دينار صافي الاقتراض في 9 أشهر.. والرصيد التراكمي لبند شراء الأوراق المالية بلغ 4,5 مليارات دينار بنهاية سبتمبر 2025

ارتفاعات البورصة القياسية.. تقفز بقروض الأسهم إلى مستوى تاريخي

قفزة تاريخية في قروض شراء الأوراق المالية

3.76 مليارات دينار

رصيد الأوراق بنهاية ديسمبر 2024

4.50 مليارات دينار

رصيد قروض شراء الأوراق المالية بنهاية سبتمبر 2025. أعلى مستوى تاريخي على الإطلاق

739,3 مليون دينار صافي الاقتراض في 9 أشهر

من يقود النمو؟

19,64%

زيادة منذ بداية العام

83,5

مليارات دينار

مستوى تاريخي على الإطلاق

أهمية الارتفاع

أهم بند ائتماني نمواً خلال العام

قروض شراء الأسهم تشكل 8,59% من إجمالي الائتمان

الارتباط مع أداء البورصة (9 أشهر)

9,1 مليارات دينار مكاسب السوق

90% قفزة بالسيولة إلى 19,4 مليار دينار

83,5 مليار سهم الكميات المتداولة بزيادة 89,5%

تمثل قروض شراء الأوراق المالية أحد المؤشرات الأساسية لقياس اتجاهات شهية المستثمرين نحو سوق المال في الكويت، وقد أظهرت البيانات أن إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة لشراء الأوراق المالية بلغ بنهاية سبتمبر 2025 مستوى 4,50 مليارات دينار، مقارنة بـ 3,76 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، ويعني ذلك تسجيل زيادة قدرها 739,3 ملايين دينار خلال فترة تقارب 9 أشهر منذ بداية العام، وينمو نسبته 19,64%، وهو ما يعكس اتجاهها واضحا لتعاظم الطلب على الاقتراض بغرض الاستثمار في الأسهم خلال العام. وعلى أساس سنوي، يظهر التطور بشكل أكثر وضوحاً، إذ ارتفع رصيد قروض شراء الأوراق المالية من 3,61 مليارات دينار في نهاية سبتمبر 2024 إلى 4,50 مليارات دينار في نهاية سبتمبر 2025، أي بزيادة قدرها 887,5 مليون دينار، وينمو 24,54% خلال 12 شهراً، ويؤكد ذلك أن توسع الاقتراض لم يكن ظاهراً ظرفياً قصيرة، بل مساراً تصاعدياً استمر على مدى عام كامل مدفوعاً بعوامل سوقية واستثمارية متراكمة.

ومن اللافت أن هذا المستوى من رصيد قروض شراء الأوراق المالية يعد الأعلى تاريخياً منذ بدء تسجيل هذا البند ضمن بيانات الائتمان المصرفي في الكويت، إذ لم تصل التسهيلات المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية إلى هذا الحجم في أي فترة سابقة، ويشير ذلك إلى تغير هيكل حجم الطلب الاستثماري داخل السوق، يعكس نضجاً أكبر في التعامل مع أدوات الاستثمار المالي، وتوسعا في قاعدة المستثمرين، إضافة إلى تعزيز دور قطاع التمويل المصرفي كذراع داعمة لعمق التمويل، وهذا التطور لا يمثل مجرد رقم قياسي، بل يمثل تحولا في بنية العلاقة بين السوق والمستثمرين والمصارف على حد سواء.

قروض الشركات والأفراد

وعند تحليل مصدر الزيادة خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام، يتبين أن الشركات والمؤسسات استحوذت على جزء مهم من الزيادة، حيث ارتفع رصيد قروضها من 2,36 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2024 إلى 2,69 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2025، أي بزيادة بلغت 335,5 مليون دينار، وبمعدل نمو 14,2%. وفي المقابل، برزت شريحة الأفراد كمحرك رئيسي للزيادة، إذ ارتفع رصيد قروضهم من 1,402 مليار دينار إلى 1,806 مليار دينار خلال الفترة ذاتها، ما يمثل زيادة قدرها 403,8 ملايين دينار ونمو نسبته 28,7%، ويعكس هذا الفارق أن الإقبال الاستثماري لم يكن مقتصرًا على المحافظ المؤسسية، بل شمل شريحة واسعة من المستثمرين الأفراد الذين راوا في السوق فرصاً جاذبة لتحقيق عوائد رأسمالية وتوزيعات دورية. وعند وضع هذه الزيادة في سياق الائتمان الإجمالي الموجه للمقيمين، يتبين أن قروض شراء الأوراق المالية أصبحت تمثل وزناً متصاعداً داخل هيكل التسهيلات المصرفية، فبلغ إجمالي الائتمان الموجه للمقيمين بنهاية سبتمبر 2025 نحو 52,381 مليار دينار، ما يعني أن قروض شراء الأوراق المالية تشكل 8,59% من إجمالي الائتمان، مقارنة بـ 7,61% في نهاية ديسمبر 2024، ما يعكس ارتفاع أهمية هذا النوع من التمويل ودوره المهم في حركة الاستثمار المحلي، ويعني ذلك أن التمويل الموجه لسوق الأسهم كان الأسرع نمواً بين مكونات الائتمان خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، وذلك على حساب قروض قطاعات أخرى نمت بوتيرة أبطأ.

ارتفاعات البورصة

وتأتي هذه القفزة في الطلب الائتماني مترجمة مع مرحلة اتسمت فيها بورصة الكويت بارتفاعات ملموسة في المؤشرات، وتنام في أحماد وقيم التداول، وعودة واضحة لتدفقات سيولة استثمارية جديدة، إذ شهدت السيولة في السوق الكويتي نمواً غير مسبوق خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام، يتبين أن الشركات والمؤسسات استحوذت على جزء مهم من الزيادة، حيث ارتفع رصيد قروضها من 2,36 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2024 إلى 2,69 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2025، أي بزيادة بلغت 335,5 مليون دينار، وبمعدل نمو 14,2%. وفي المقابل، برزت شريحة الأفراد كمحرك رئيسي للزيادة، إذ ارتفع رصيد قروضهم من 1,402 مليار دينار إلى 1,806 مليار دينار خلال الفترة ذاتها، ما يمثل زيادة قدرها 403,8 ملايين دينار ونمو نسبته 28,7%، ويعكس هذا الفارق أن الإقبال الاستثماري لم يكن مقتصرًا على المحافظ المؤسسية، بل شمل شريحة واسعة من المستثمرين الأفراد الذين راوا في السوق فرصاً جاذبة لتحقيق عوائد رأسمالية وتوزيعات دورية. وعند وضع هذه الزيادة في سياق الائتمان الإجمالي الموجه للمقيمين، يتبين أن قروض شراء الأوراق المالية أصبحت تمثل وزناً متصاعداً داخل هيكل التسهيلات المصرفية، فبلغ إجمالي الائتمان الموجه للمقيمين بنهاية سبتمبر 2025 نحو 52,381 مليار دينار، ما يعني أن قروض شراء الأوراق المالية تشكل 8,59% من إجمالي الائتمان، مقارنة بـ 7,61% في نهاية ديسمبر 2024، ما يعكس ارتفاع أهمية هذا النوع من التمويل ودوره المهم في حركة الاستثمار المحلي، ويعني ذلك أن التمويل الموجه لسوق الأسهم كان الأسرع نمواً بين مكونات الائتمان خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، وذلك على حساب قروض قطاعات أخرى نمت بوتيرة أبطأ.

مشرك الكعزاء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المنيفي الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

يوسف عبدالعزيز السعد المنيفي

تغمده الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

انا والله راجعوه

1,73 مليون بطاقة «ائتمانية».. و5,64 ملايين «سحب مدينة» مرتبطة بالرصيد المتوافر فيها

7,37 ملايين إجمالي البطاقات المصرفية في الكويت



كشفت بيانات رسمية أن عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك الكويتية بلغ 7,37 ملايين بطاقة بنهاية شهر سبتمبر الماضي، وتفصيلاً، أظهرت البيانات أن إجمالي عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك المحلية ارتفع على أساس سنوي بنسبة 10,6% بما عدده 707,3 آلاف بطاقة، إذ بلغ في نهاية سبتمبر 2025 نحو 7,37 ملايين بطاقة مقارنة بـ 6,66 ملايين بطاقة بنهاية سبتمبر 2024.

ويشكل الارتفاع الكبير في عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك انعكاساً مباشراً للتقدم المحرز في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل فئات أوسع من المجتمع، فبلغ عدد البطاقات نحو 7,37 ملايين بطاقة بنهاية سبتمبر 2025 يمثل طفرة حقيقية في حجم انتشار الخدمات البنكية، إذ يفوق هذا الرقم عدد سكان الكويت، ما يعني أن العديد من العملاء يمتلكون أكثر من بطاقة واحدة أو أكثر من حساب مصرفي، في مؤشر على ارتفاع درجة الانخراط المالي في الدولة.

هذا التوسع يعكس كذلك التحول المتسارع في أنماط السلوك المالي، إذ أصبح الدفع الإلكتروني وإدارة الحسابات عبر التطبيقات الذكية جزءاً من الحياة اليومية للمستهلك الكويتي. ومع هذا التحول، تقل الحاجة للتعاملات النقدية المباشرة، وهو ما يعزز من كفاءة النظام المالي ويزيد من الشفافية والرقابة على حركة الأموال.

كما أن المنافسة بين البنوك لعبت دوراً محورياً في هذا النمو، من خلال إطلاق منتجات مبتكرة وبرامج ولاء ومكافآت مرتبطة بالاستخدام، إلى جانب تسهيل فتح الحسابات الرقمية. وتظهر هذه المؤشرات أن الكويت تتقدم بخطى ثابتة نحو بناء منظومة

ارتفاع أجهزة نقاط البيع إلى 109,229 آلاف جهاز

ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع التي تستخدم لسداد قيمة المشتريات أو الخدمات المقدمة في الكويت على أساس سنوي بواقع 8680 جهازاً ليصل عددها بنهاية سبتمبر 2025 إلى نحو 109,229 آلاف جهاز مقارنة بـ 100,549 ألف جهاز بنهاية سبتمبر 2024.

وتعد الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة نقاط البيع (POS) التي تجاوزت 109 آلاف جهاز بنهاية سبتمبر 2025، تعد دلالة واضحة على توسع النشاط التجاري ونمو الاقتصاد المحلي في الكويت، فارتفع عدد الأجهزة بنسبة تقارب 9% خلال عام واحد، يعني أن السوق شهد افتتاح مشروعات جديدة أو توسعا في فروع الأنشطة القائمة، سواء في قطاع التجزئة أو الخدمات أو الضيافة، ما يتطلب تزويدها بمزيد من أجهزة الدفع الإلكتروني لتلبية الطلب المتزايد على المعاملات غير النقدية. وتكسب هذه الزيادة في نقاط البيع ديناميكية السوق الداخلية واستمرار دوران عجلة الاستثمار والاستهلاك، إذ